

تحرك عاجل

حرمان محامية مسجونة ظلماً من الرعاية الصحية

في 5 مارس/آذار، أدانت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ المحامية المدافعة عن حقوق الإنسان هدى عبد المنعم بتهم زائفة ترجع إلى نشاطها الحقوقي، وحكمت عليها بالسجن خمس سنوات في أعقاب محاكمة بالغة الجور. وأثناء زيارة نادرة لها في السجن يوم 26 يونيو/حزيران، علمت أسرته أن حالتها الصحية شهدت مزيداً من التدهور، وأصيبت بالتهاب في الأعصاب. وبالرغم من هذا، ومما تعاني منه من مشاكل صحية أخرى خطيرة، من بينها مرض كلوي، ومرض في القلب، وتجلط في الشرايين، وارتفاع ضغط الدم، تظل السلطات تحرمها من الرعاية الصحية التي تحتاجها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بأسلوبكم أو استخدام نموذج الرسالة أدناه

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

لا تزال محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم، 64 عامًا، مُحْتَجَزَةٌ تعسفاً منذ أربعة أعوام وتسعة شهور،

لمجرد عملها في المجال الحقوقي. وفي 5 مارس/آذار، حكمت عليها إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ

بالسجن خمس سنوات بتهمة الانضمام إلى "جماعة إرهابية" وتمويلها ودعمها، وغيرها من التهم الزائفة التي ترجع إلى نشاطها في مجال حقوق الإنسان. كما قضت المحكمة بإدراج اسمها في "قائمة الإرهاب" مما يفرض على تجميد أصولها ومنعها من السفر ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات عقب الإفراج عنها. أما محاكمتها - المعروفة في الإعلام المصري بقضية "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، والتي شملت 30 متهمًا آخر - فقد كانت بالغة الجور، حيث حُرم المتهمون من حقهم في الدفاع الملائم، ومن حقهم في عدم تجريم أنفسهم، وفي اللجوء إلى محكمة أعلى درجة لإعادة النظر في قضاياهم على نحو كافٍ. ومنعت هدى عبد المنعم من مقابلة محاميها إلا في المحكمة. لا تخضع أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ النهائية للاستئناف؛ ولكنكم وحدكم، فخامة الرئيس، تحتفظون بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين؛ ولم يُتخذ أي قرار بعد.

وفي 8 يونيو/حزيران، علمت أسرة هدى عبد المنعم أنها نُقلت من سجن القناطر للنساء إلى سجن العاشر من رمضان في محافظة الشرقية. وفي 26 يونيو/حزيران، سُمح لزوجها وابنتها بزيارتها لأول مرة منذ ما يقارب العام. وقد أجروا الزيارة، التي استغرقت 30 دقيقة، في حضور أحد ضباط الأمن، ما منعهم من الحديث بحرية. وقالت لأسرتها إن الأوضاع في سجن العاشر من رمضان أفضل منها في سجن القناطر، ولكنها تشعر بمزيد من العزلة مما يؤثر على صحتها العقلية. وعلمت أسرتها أثناء الزيارة أن حالتها الصحية قد تدهورت، وأنها تعاني من التهاب في الأعصاب (اعتلال الأعصاب المحيطية) بسبب لها ألمًا حادًا، وخدرًا، وشعورًا بتغيرات كهربائية في أنحاء مختلفة من جسمها. ولا تزال سلطات السجن تمنع عنها الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك نقلها إلى مستشفى خارجي إذا اقتضت الضرورة من أجل التشخيص والعلاج، بالرغم من معاناتها من أمراض أخرى متعددة من بينها مرض في القلب، ومرض كلوي، وتجلط شرياني، وارتفاع ضغط الدم. كما تمنع السلطات أقاربها من الاطلاع على سجلاتها الطبية، ولو تيسر لهم ذلك لكانوا تمكنوا من استشارة أطباء مستقلين عن حالتها. وفي 13 يوليو/تموز، حاولت أسرة هدى عبد المنعم زيارتها مرة أخرى، ولكن سلطات السجن رفضت السماح لهم بذلك بدون إبداء أي سبب.

إننا نحث فخامتكم أن تضمنوا الإفراج على الفور وبدون قيد أو شرط عن هدى عبد المنعم وغيرها من المتهمين المدانين في إطار قضية "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وإلغاء قرارات الإدانة وعقوبات السجن المحكوم بها عليهم باعتبار أن السبب الأوحيد لها هو ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. ورثما

يُفْرَج عنها، نهيب بفخامتكم أن تسمحوا لأسرتها ومحاميها بزيارتها في السجن بانتظام، وأن تمكنوها من تلقي ما تحتاجه من الرعاية الصحية، بما في ذلك خارج السجن إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

اقتحمت قوات قطاع الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة، في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخربوه واقتادوها خارج المنزل معصوبة العينين. وتعرضت هدى للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أسابيع بعد اعتقالها، إلى أن مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معها؛ ثم أُعيدت إلى مكان احتجاز مجهول. وتمكنت أسرتها من رؤيتها في 24 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لفترة وجيزة بمقر النيابة. وتعرضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و14 يناير/كانون الثاني 2019؛ إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها.

وشنت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، يوم اعتقال هدى عبد المنعم، سلسلة من المدهامات، مُعْتَقَلَةً ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و21 رجلاً. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، التي تُوثِّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدِّم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أعلنت فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع بمصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علمت أسرة هدى عبد المنعم، من أقرباء سجينات أخريات، بدخولها مستشفى السجن قبل نقلها إلى مستشفى خارجي، وذلك بعد معاناتها من ألم شديد. وعلى الرغم من منع سلطات السجن لأقربائها من الحصول على سِجَلَاتِهَا الطبية، وعدم تمكنهم بالتالي من الحصول على أي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أبلغتهم أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كُليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، زعمت وزارة الداخلية

في بيان رسمي لها بأنه قد أُتيحت لهدى الرعاية الصحية، وأنها لا تُعاني من مشكلات طبية خطيرة. وأثناء جلسة المحاكمة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، ذكرت هدى عبد المنعم للقضاة أن طبيب السجن قال إن حالتها تستدعي إجراء عملية قسرة قلبية، وطلب الإفراج عنها لأسباب طبية.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، عزت غنيم، وعائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والمحامي محمد أبو هريرة، إلى جانب 27 متهمًا آخرين، إلى المحاكمة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ. ووجهت إليهم النيابة تهمةً متعددة، تضمنت العضوية في جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وتمويل جماعة إرهابية، وحياسة منشورات للترويج لأهداف الجماعة. وفي 5 مارس/آذار 2023، قضت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ بإدانة 30 متهمًا، وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن تتراوح مددها بين خمس سنوات والسجن المؤبد؛ وحكمت المحكمة ببراءة أحد المتهمين. كما قضت المحكمة بإدراج أسماء المدانين الثلاثين على "قائمة الإرهابيين" مما يفرض على تجميد أصولهم، ومنعهم من السفر، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد خروجهم من السجن. وفي 8 يونيو/حزيران، علمت أسرة هدى عبد المنعم أنها نُقلت من سجن القناطر للنساء إلى سجن العاشر من رمضان، وتمكنت عائلتها من زيارتها لأول مرة منذ أغسطس/آب 2022. وأثناء الزيارة، قالت لهم إن سلطات سجن القناطر للنساء صادرت كل متعلقاتها الشخصية، بما في ذلك أدويتها وجهاز راديو كان في حوزتها قبل نقلها. ونتيجة لمصادرة الراديو، لم يعد بمقدورها سماع أي أخبار في سجن العاشر من رمضان. وأضافت أنها أصبحت تشعر بمزيد من العزلة في سجن العاشر من رمضان لأنها لم تعد تتابع الأخبار، ولأنها تشارك الزنزانة مع سجينات غير محتجزات لأسباب سياسية، ولأن سلطات السجن تمنعها من ممارسة الرياضة في ساحة السجن مع غيرها من السجينات.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ التي ظلّت سارية منذ 2017، وأجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتُنص المادة 19 من القانون المُنظّم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبة الصادرة ضدهم أمام محاكم أعلى درجة. وطالت الانتهاكات المؤثقة للمحاكمة العادلة جوانب أخرى تضمنت حق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لهم لإعداد دفاعهم، وحق التواصل مع محامين من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. فضلًا عن ذلك، عادةً ما يرفض قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات

الدعاوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2,000 في بعض الحالات، ويُملون عليهم بدلاً من ذلك الإطّلاع عليها في قاعة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، لم يُقدّم وكلاء النيابة أو القضاة نسخاً من لوائح الاتهام للمتهمين ومحاميهم، ما قوّض حقهم في إبلاغهم بطبيعة التهم المُوجَّهة إليهم على وجه التحديد وأسبابها. وتطوعت هدى عبد المنعم للعمل استشارياً لدى التنسيقية المصرية، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وهي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وستة محامين مُحتَجِّزين آخرين في مصر جائزته لحقوق الإنسان لعام 2020.

لغة المخاطبة المفضلة: العربية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 15 سبتمبر/أيلول 2023

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: هدى عبد المنعم (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6173/2022/ar/>